MENA FATF
مينا فاتف
GAFIMOAN

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التقرير السنوي الثامن

٢٠١٢

© ٢٠١٣ مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بنشر هذا المستند أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص.ب: ١٠٨٨١، المنامة – مملكة البحرين (فاكس: ٩٧٣١٧٥٣٠٦٢٧+، عنوان البريد الإلكتروني: info@menafatf.org).

فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة
كلمة سعادة رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٢م الدكتور عبدالرحمن بن عبد المحسن الخلف	أ - ب
كلمة سعادة السكرتير التنفيذي السيد عادل بن حمد القليش	ت - ث
القسم الأول: - لمحة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١ - ١٠
القسم الثاني: - التنسيق والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي • الاجتماعات واللقاءات • العلاقة مع مجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظيرة • التنظيم والمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل • التواصل مع عموم الجمهور	١١ - ١٩
القسم الثالث: - نشر وترويج السياسات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا • تبني المعايير الدولية الجديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح • النسخة العربية المترجمة لتوصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح • الجولة الأولى لعملية التقييم المشترك • عملية متابعة التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	٢٠ - ٢٤
القسم الرابع: - تعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا • المساعدات الفنية • التطبيقات • التدريب	٢٥ - ٢٩
القسم الخامس: - القوائم المالية	٣٠- ٣٣

كلمة الرئيس

أود في البداية تقديم خالص الشكر والتقدير إلى الدول الأعضاء والمراقبين وفريق السكرتارية على الجهد المبذول خلال عام ٢٠١٢م لتحقيق أهداف المجموعة. وبحمد الله وعونه شهد العام أنجاز الكثير، ولم يكن ذلك ليتحقق دون تعاون بناء ومثمر من الجميع.

لقد واصلت المجموعة جهودها في عام ٢٠١٢م لتحقيق أهدافها وعقد الاجتماع العام الخامس عشر للمجموعة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في شهر أبريل، والاجتماع العام السادس عشر في مدينة مراكش بالمملكة المغربية في شهر نوفمبر، ونوقشت خلالهما جملة من الموضوعات الهامة على الصعيد الإقليمي والدولي لتعزيز مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن الإنجازات المحققة خلال العام الآتي:

• تبني المجموعة المعايير الدولية في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح الصادرة في شهر فبراير ٢٠١٢م.

• إنهاء الجولة الأولى لعمليات التقييم المشترك بإعتماد تقريري التقييم المشترك لكل من الجمهورية العراقية وجمهورية السودان.

• الاستمرار في متابعة الدول الاعضاء للرفع من مستوى الالتزام بالمعايير الدولية، وخروج دولتين (دولة قطر ومملكة البحرين) من عملية المتابعة الى التحديث كل عامين.

• اعتماد النسخة العربية المترجمة للتوصيات الأربعين في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

• البدء في مشروع التطبيقات الخاص بالمتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديث مشروع التطبيقات الخاص بمؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• تنظيم عدد من الفعاليات التدريبية لرفع مستوى الوعي والالتزام بالمعايير الدولية.

• اعتماد الخطة الاستراتيجية للمجموعة عن الأعوام ٢٠١٣م–٢٠١٥م وخطة العمل عن عام ٢٠١٣م.

وقد أكملت المجموعة خلال هذا العام الجولة الأولى من عمليات التقييم المشترك للدول الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبينت الجولة الأولى مدى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واظهرت التعاون الكامل بينها وبين الأعضاء المراقبين لدعم سبل ونظم مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومواكبة التطورات وتحسين الاطر التشريعية والقدرات المؤسساتية، إضافة إلى تعزيز التعاون البنّاء بين دول المنطقة.

وفي إطار دراسات طرق وأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدأت المجموعة بدراسة مشروع المتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزييف والاوراق المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديث مشروع مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن المتوقع أن تنتهي المجموعة منهما في العام ٢٠١٣م. وأستمرت المجموعة في توفير

الدعم الفني للدول الاعضاء من خلال تنظيم ورش عمل تدريبية بناءً على احتياجات الدول من المساعدات الفنية، وتكوين حلقات للتواصل بين الدول الاعضاء في سبيل تبادل الخبرات والقدرات. وفي هذا الشأن عقدت خلال هذا العام في المملكة المغربية ورشة عمل إقليمية تناولت تدريب موظفي سلطات الرقابة على الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ مايو ٢٠١٢م إضافة إلى تعريف المشاركين بالمنهج القائم على المخاطر في الرقابة على الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورفع مستوى خبراتهم لتقييم المخاطر التي قد تواجه المؤسسات المالية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما عقدت ورشة عمل أخرى بعنوان "حماية المنظمات غير الهادفة للربح من الاستغلال في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب" وذلك خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ مايو ٢٠١٢م في المنامة بمملكة البحرين. وهدفت إلى تسليط الضوء على المتطلبات الدولية لمنع سوء استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولأهمية دور ومسؤولية جهات الادعاء العام وأجهزة القضاء مع الجهات الوطنية الأخرى المعنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عقدت المجموعة ندوة هامة عن دور ومسؤولية جهات الإدعاء العام وأجهزة القضاء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع هيئة التحقيق والإدعاء العام في المملكة العربية السعودية في شهر سبتمبر ٢٠١٢م، حضرها أكثر من ٧٠ خبيراً من ممثلي الجهات القضائية وجهات التحقيق والإدعاء العام والنيابات العامة من مختلف الدول العربية.

ولأهمية الدور التي تقوم به وحدات المعلومات المالية على مستوى المنطقة، عقدت المجموعة لقاءين لمنتدى وحدات المعلومات المالية في دول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على هامش الاجتماعات العامة خلال هذا العام.

واستكمالاً للدور الذي تقوم به المجموعة، وفي ضوء الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها خلال الفترة القادمة، تعمل حالياً على الإعداد للجولة الثانية من التقييم المشترك والاستفادة من تجربة الجولة الأولي ولا سيما من حيث إعداد الدول التي سوف تُقيّم وتدريب وتأهيل خبراء فريق التقييم المشترك، إضافةً إلى آلية تقييم الالتزام الفني بالأنظمة والتشريعات والإجراءات التنفيذية من جهة، وتقييم فعالية تطبيقها من جهة أخرى. وسوف تعتمد الجولة القادمة بشكل أكبر على قياس فعالية النظم المحلية في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسيتم الاعتماد على بيانات نوعية وكمية إحصائية لتحقيق ذلك، والاعتماد على الوسائل التي تساعد في إثبات فعالية وكفاءة الاداء.

لقد تشرفت المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠١٢م برئاسة المجموعة في عامها الثامن، واتمنى أن اكون والزملاء العاملين قد ساهمنا في أنجاز المتوقع و المأمول. وبهذه المناسبة يسعدني تهنئة رئيس المجموعة القادم سعادة المستشار/ عصام الدين عبد القادر الزين، وكيل وزارة العدل ورئيس اللجنة الإدارية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، متمنياً له وللجمهورية السودانية الشقيقة التوفيق والسداد خلال عام ٢٠١٣م.

وفي الختام أكرر شكري وتقديري للدول الأعضاء على دعمهم ومساندتهم للمجموعة، وعلى تعاونهم الإيجابي في سبيل نجاح أعمالها، وأقدم الشكر الجزيل إلى جميع أفراد سكرتارية المجموعة على الجهود الكبيرة المبذولة.

وفق الله الجميع إلى كل خير في الدنيا والاخرة مع تمنياتي للجميع بالنجاح والتوفيق.

رئيس المجموعة

عبدالرحمن بن عبد المحسن الخلف

كلمة السكرتير التنفيذي

يطيب لي بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن جميع زملائي فريق سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقديم التقرير السنوي الثامن الذي يستعرض إنجازات ونشاطات المجموعة خلال العام ٢٠١٢م. ويأتي هذا التقرير بعد ثمان سنوات مضت من عمر المجموعة، تشرفت فيها بقيادة عمل سكرتاريتها في دعم العديد من البرامج والمشاريع الإقليمية التي هدفت إلى تعزيز دور مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مستوى المنطقة. وإنه ليسعدني بهذه المناسبة أن أتقدم لجميع الدول الأعضاء بالشكر الجزيل والامتنان على الثقة التي أبدتها في شخصي للاستمرار في الإشراف على سكرتارية المجموعة وتولي مسؤولياتها لفترة ثالثة تبدأ من العام ٢٠١٣م.

خلال العام المنصرم، شهدت ساحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ظهور الجيل الجديد من المعايير الدولية والتي صدرت عن مجموعة العمل المالي في شهر فبراير ٢٠١٢م. وقد تميزت بعدد من المسائل الهامة والرئيسة التي تهدف إلى تقوية الآليات الوطنية في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن أهمها إعادة هيكلة التوصيات ودمجها، وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيق المنهج المبني على المخاطر، وإضافة توصية جديدة فيما يتعلق بانتشار التسلح. وإنه لمن الجدير بالذكر أن إصدار المعايير الدولية تزامن مع إنهاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنجاح تنفيذ برنامج الجولة الأولى لعمليات التقييم المشترك الذي ساعد بشكل كبير على رفع مستوى التزام الدول الأعضاء بالمتطلبات الدولية ذات العلاقة.

وإيماناً من المجموعة بأهمية مواكبة التطورات وتعزيز سبل التعاون الدولي والعمل مع المنظمات الدولية لتعزيز الالتزام والتصدي للتهديدات الجديدة على النظام المالي العالمي، فقد تبنت المجموعة في نوفمبر ٢٠١٢م الجيل الجديد من المعايير الدولية ليتم الأخذ بها في الجولة الثانية لعملية التقييم المشترك والتي تستعد لها المجموعة حالياً، وفي هذا الإطار عملت المجموعة على إصدار النسخة العربية المترجمة لتوصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح التي اعتمدها الاجتماع العام السادس عشر.

وفي إطار التدريب والمساعدات الفنية نظمت المجموعة عدداً من ورش العمل والندوات بهدف رفع مستوى الوعي لدى خبراء الدول الأعضاء حول المعايير الدولية ذات العلاقة وتطوير خبراتهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشارك خلال هذا العام أكثر من ٣٤٤ خبيراً في تلك الفعاليات.

كما واصلت المجموعة عملية متابعة الدول التي خضعت لعمليات التقييم المشترك، حيث قدمت أربع عشرة دولة تقاريرها التي تضمنت ملخصاً للإنجازات التي حققتها لتعزيز وتقوية أنظمتها التشريعية والتنظيمية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستطاعت دولة قطر ومملكة البحرين أن تحرزا تقدماً كافياً في هذا المجال، مما أدى إلى خروجهما من عملية المتابعة العادية.

وسعت المجموعة خلال عام ٢٠١٢م إلى تفعيل دور منتدى وحدات المعلومات الماليّة من خلال العمل على تكثيف تبادل

المعرفة والخبرات بين وحدات المعلومات المالية في الدول الأعضاء من واقع أفضل الممارسات ومناقشة أهم المسائل المتعلقة في مجال التعامل مع التحديات التي تواجه وحدات الدول الأعضاء وكيفية التغلب عليها.

ولم يكن لتلك النشاطات - التي قامت بها المجموعة - أن تتحقق إلا بتوفيق من الله، ثم بجهود الدول الأعضاء والمراقبين وإسهاماتهم في دعم نشاطات وفعاليات المجموعة والسعي الحثيث نحو تحقيق أهدافها، ولا أنسى كذلك جهود الزملاء فريق سكرتارية المجموعة.

وفي الختام يشرفني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع الدول الأعضاء والمراقبين على الجهود التي بذلت وإلى كل من ساهم خلال العام المنصرم في دعم المجموعة لتحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، وخصوصاً الدكتور/ عبد الرحمن بن عبد المحسن الخلف، ممثل المملكة العربية السعودية، رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٢م، وأسأل الله التوفيق والسداد لسعادة المستشار/ عصام الدين عبد القادر الزين، وكيل وزارة العدل ورئيس اللجنة الإدارية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الرئيس القادم للمجموعة لعام ٢٠١٣م ممثلاً عن جمهورية السودان.

عـادل بـن حـمـد الـقـلـيـش

السكرتيـر التنفـيذي

القسم الأول

لمحة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إدراكاً من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإيماناً بأهمية التعاون بمستوييه الإقليمي والدولي للتصدي لهذه المخاطر بطريقة فعالة واستجابة لمبادرة مجموعة العمل المالي بالتشجيع على إنشاء مجموعات عمل مالي إقليمية تعمل على غرارها قررت أربع عشرة دولة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نوفمبر ٢٠٠٤م إنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لضرورة نشر وتطبيق المعايير الدولية في هذا المجال على مستوى المنطقة.

حيث عُقد بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤م اجتماعاً وزارياً في المنامة بمملكة البحرين، تقرر خلاله إنشاء "المجموعة"، ووقعت الدول الأعضاء على مذكرة التفاهم الخاصة بإنشاء المجموعة والتي ينص البند الثاني منها أن "المجموعة ذات طبيعة طوعية وتعاونية، وقد تم تأسيسها بالاتفاق بين أعضائها، وهي لا تنبثق عن معاهدة دولية، كما أنها مستقلة عن أية هيئة أو مؤسسة دولية أخرى، وهي التي تحدد عملها ونظمها وإجراءاتها. ويتم تحديد عمل المجموعة ونظمها وإجراءاتها بتوافق آراء أعضائها، على أن تتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى وخصوصاً مجموعة العمل المالي لتحقيق أهدافها".

وخلال الاجتماع الوزاري المشار إليه تم الاتفاق على تداول منصبي الرئيس ونائب الرئيس بعد العامين الأول والثاني حسب الترتيب الهجائي في اللغة العربية بدءاً بالمملكة الأردنية الهاشمية في عام ٢٠٠٧م. وتولت الجمهورية اللبنانية منصب رئيس المجموعة في العام الأول (٢٠٠٥م)، فيما تولت جمهورية مصر العربية ذات المنصب في العام الثاني (٢٠٠٦م). كما قرر الاجتماع الوزاري أيضاً تعيين السيد/ عادل بن حمد القليش، من المملكة العربية السعودية، سكرتيراً تنفيذياً للمجموعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وتم تجديد فترة تعيينه بداية من عام ٢٠٠٩م.

كما ينتخب الرئيس ونائب الرئيس من بين أعضاء المجموعة ممن لديه خبرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أن يشغلا هذين المنصبين لمدة سنة ويشترط ألا يكون الرئيس ونائب الرئيس من نفس الدولة. ويشغل منصب الرئيس لعام ٢٠١٢م، سعادة الدكتور/ عبدالرحمن بن عبد المحسن الخلف، وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي للشئون الفنية (ساما) من المملكة العربية السعودية، ويشغل منصب نائب الرئيس سعادة المستشار/ عصام الدين عبد القادر الزين، وكيل وزارة العدل ورئيس اللجنة الإدارية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جمهورية السودان.

وتحتضن مملكة البحرين مقر سكرتارية المجموعة، ولم تتوان المملكة في دعم المجموعة منذ إنشائها، فقد استضافت الاجتماع الوزاري الذي تم التوقيع خلاله على مذكرة التفاهم التي أُنشئت المجموعة بموجبها، وتحملت نفقات سكرتارية المجموعة لمدة الخمسة أعوام الأولى من عمرها.

وتأكيداً على دعم المجموعة فقد تم خلال عام ٢٠٠٩م التصديق على اتفاقية المقر وبدء نفاذها حيث أقرها مجلسي الشورى والنواب وصدق عليها صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين حفظه الله وأصدر القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩م بالتصديق على الاتفاقية بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٩م ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٠٩م.

أهداف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي حول مكافحة غسل الأموال.
- تبني وتنفيذ التوصيات الخاصة لمجموعة العمل المالي حول مكافحة تمويل الإرهاب.
- تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التعاون سوياً لتعزيز الالتزام بهذه المعايير والإجراءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعمل مع المؤسسات الدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بهذه المعايير والإجراءات في جميع أنحاء العالم.
- العمل سوياً لتحديد الموضوعات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية وتبادل الخبرات حول هذه القضايا وتطوير الحلول الإقليمية لمعالجتها.
- اتخاذ ترتيبات فعالة في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بطريقة فعالة طبقا للقيم الثقافية الخاصة بالدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

الأجهزة الرئيسية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

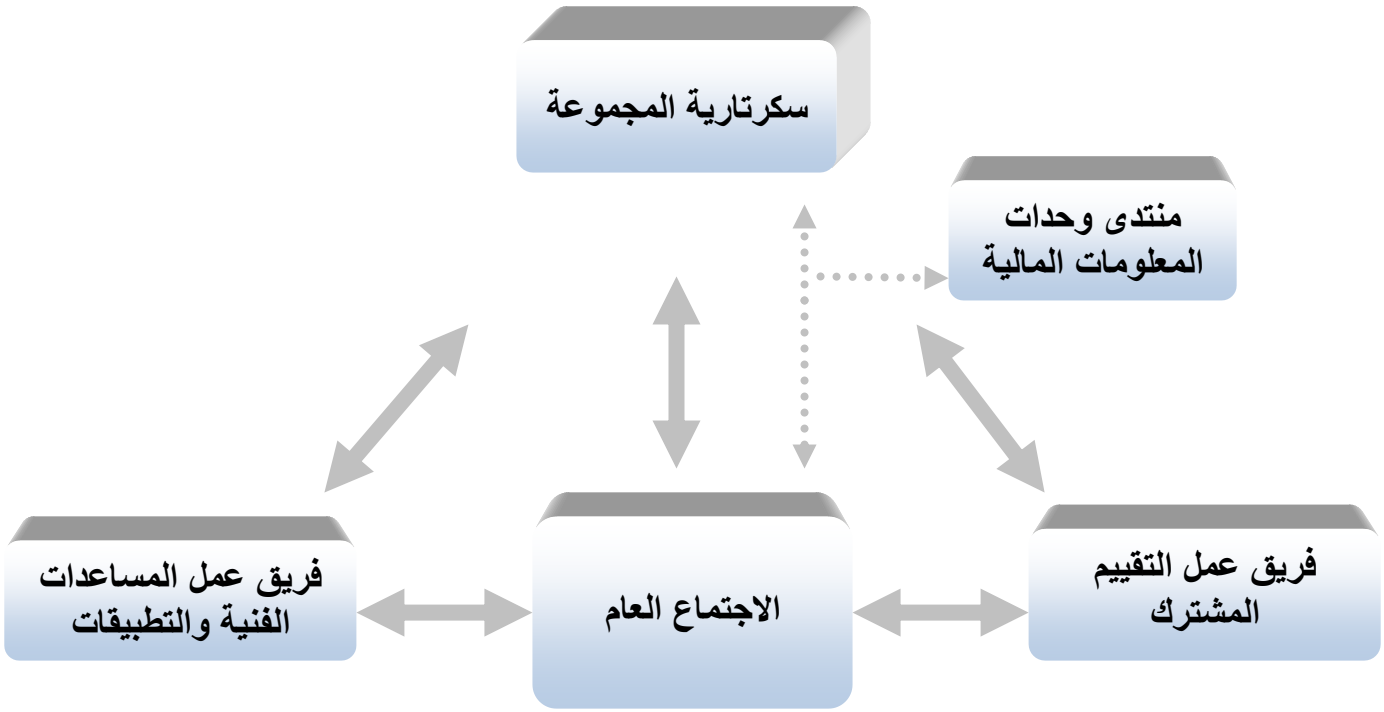

مهام ووظائف أجهزة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الاجتماع العام	سكرتارية المجموعة
يتألف من مندوبين معينين من قِبل الدول الأعضاء ممن لديهم خبرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويعتبر الاجتماع العام الجهة المسئولة عن اتخاذ القرارات في المجموعة وتنفيذ برنامج عملها. ويقوم بعدد من الوظائف الرئيسية تتضمن ما يلي: ❖ تحديد سياسة وقوانين وإجراءات المجموعة. ❖ الموافقة على التقرير السنوي للمجموعة وخطة عملها وميزانيتها. ❖ تعيين السكرتير التنفيذي والموافقة على هيكل سكرتارية المجموعة والوظائف الأخرى. ❖ تعيين مدقق حسابات مستقل. ❖ اتخاذ القرار فيما يتعلق بالأعضاء والمراقبين الجدد. ❖ النظر في تقارير التقييم المشترك المتعلقة بالتزام الأعضاء بمعايير مجموعة العمل المالي. ❖ تحديد احتياجات الدول الأعضاء للمساعدة الفنية والتنسيق لتقديم هذه المساعدات لها بالتعاون مع الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية التي توفر مثل هذه المساعدات. ❖ إنشاء فرق عمل عند الضرورة للقيام بمهام خاصة.	توفر سكرتارية المجموعة، ومقرها المنامة بمملكة البحرين، جميع الوظائف التقنية والإدارية للقيام بأعمال المجموعة، إذ يتمثل دورها في القيام بالوظائف التالية: ❖ إعداد مسودات التقرير السنوي والتقارير المالية وخطة العمل وميزانية الاجتماع العام للمجموعة. ❖ تنفيذ برنامج العمل كما تم إقراره من قِبل الاجتماع العام للمجموعة. ❖ تقديم تقرير دوري إلى الرئاسة والأعضاء والمراقبين حول التقدم الذي تم إحرازه. ❖ متابعة تنفيذ الميزانية المعتمدة. ❖ تنسيق عمليات التقييم المشترك. ❖ تحديد احتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتدريب والمساعدة الفنية وتسهيل توفير المساعدة الفنية المناسبة. ❖ التنسيق مع المنظمات والدول الأخرى التي تشترك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ❖ مراقبة التطورات العالمية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوفير المعلومات المناسبة للاجتماع العام للمجموعة. ❖ تنفيذ أية وظائف أخرى يحددها الاجتماع العام للمجموعة.

فريق عمل التقييم المشترك

تم تشكيل فريق عمل التقييم المشترك في الاجتماع العام الأول برئاسة جمهورية مصر العربية ويضم في عضويته حالياً كل من: المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية السودان، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، والمملكة المغربية، والجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى المراقبين: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي. ويهدف هذا الفريق إلى العمل مع سكرتارية المجموعة لإعداد وتنظيم برنامج التقييم المشترك للدول الأعضاء في المجموعة. وتتمثل مهامه في:

- ❖ إعداد إجراءات التقييم المشترك ومراجعتها اعتمادا على منهجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدة من قبل مجموعة العمل المالي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقديمها إلى الاجتماع العام.

- ❖ العمل على وجود فهم مشترك للمنهجية المستخدمة بما يتسق مع المفاهيم التي توصلت إليها مجموعة العمل المالي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- ❖ إعداد معايير لتحديد المؤهلات والخبرات اللازم توافرها في المقيمين.

- ❖ إعداد الجدول الزمني للتقييم المشترك للدول الأعضاء في المجموعة وتحديثه، مع التنسيق مع المؤسسات المالية الأخرى لتلافي أي ازدواجية أو تضارب في المهام التي تقوم بها.

- ❖ العمل على زيادة كفاءة وفعالية المقيمين بالتنسيق مع فرق العمل المنبثقة عن المجموعة.

- ❖ دراسة النتائج الكلية للتقييم المشترك للدول الأعضاء لاستخلاص نقاط الضعف أو المشاكل الرئيسية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتطلب عناية خاصة وتقديم المقترحات اللازمة للتغلب عليها وتقديمها للاجتماع العام.

- ❖ متابعة التطورات الإقليمية والدولية في مجال التقييم المشترك والتعاون الدولي واقتراح ما يلزم بشأنها.

فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات

تم تشكيل فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة، ويضم في عضويته حالياً كل من المملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة البحرين، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية السودان، والجمهورية اللبنانية، والمملكة المغربية، والجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى المراقبين: السلطة الفلسطينية، والولايات المتحدة الأمريكية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهيئة الأمم المتحدة، ومجموعة العمل المالي، ومجموعة إغمونت. ويعمل فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات على مساعدة المجموعة في تحقيق أهدافها في حدود صلاحياته واختصاصاته، ويتولى الفريق مساعدة السكرتارية وتقديم المشورة لها فيما يتعلق بالمهام التالية:

❖ إجراء تحليل مفصل - عن طريق مجموعة خبراء التطبيقات - للمعلومات المتاحة عن التطبيقات بغية الوصول وفي الوقت المناسب إلى مادة يمكن الاستفادة منها عن أساليب "التطبيقات" والاتجاهات العامة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

❖ متابعة مجموعة خبراء التطبيقات في إعداد مواد التطبيقات ونشرها لرفع سوية الوعي لدى القطاعين العام والخاص.

❖ تنظيم ورش عمل "التطبيقات" من خلال مجموعة خبراء التطبيقات للاستفادة من الحالات الواقعية عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الحاصلة في المنطقة، لتعريف التطبيقات ومؤشراتها للبلدان المشاركة.

❖ العمل على توفير التدريب اللازم وفقاً لاحتياجات الأعضاء سواء في إطار دليل التدريب أو غيره بالتنسيق مع الجهات الدولية والإقليمية المعنية بغية تعزيز خبرات أعضاء المجموعة ورفع سوية الوعي لديهم لتحسين وتطوير أنظمة وإجراءات المكافحة المطبقة لديها.

❖ تنظيم الندوات والمؤتمرات والفعاليات الأخرى، وتحديد موضوعاتها وثيقة الصلة بمجال اختصاص المجموعة.

❖ تجميع مواد التدريب ذات الصلة وجعلها في متناول الهيئات الحكومية المعنية والقطاع الخاص في الدول الأعضاء لتحسين وتطوير أنظمة وإجراءات المكافحة المطبقة لديها.

❖ مناقشة احتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساعدات الفنية وتحديد آلية فعالة لتلبية هذه الاحتياجات وتسهيل توفيرها سواء عن طريق المجموعة أو بالتنسيق مع الدول والجهات الدولية والإقليمية التي توفر مثل هذه المساعدات.

❖ تبادل الخبرات والتجارب بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بأية تغيرات قد تطرأ على الأنظمة القانونية والرقابية والمؤسسية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

❖ متابعة آخر التطورات في مجال التطبيقات في مجموعة العمل المالي ومجموعات العمل المالي الإقليمية لدراستها والاستفادة منها وعرضها على الدول الأعضاء لكي تستفيد منها في تحسين أوضاعها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

منتدى وحدات المعلومات المالية

تم تشكيل منتدى وحدات المعلومات المالية بدول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليكون بمثابة آلية وقناة اتصال فيما بين وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء بهدف زيادة سبل التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات فيما بينها، وتفعيل دورها.

وتكون رئاسة المنتدى دورية حسب دولة الرئاسة بمعنى أن تتولى وحدة المعلومات المالية بدولة الرئاسة رئاسة المنتدى. ويتولى رئيس المنتدى مساعدة السكرتارية والتنسيق معها بشأن التحضير لعقد لقاءات أعضاء المنتدى، وإدارة هذه اللقاءات، وعرض تقارير عن أعمال المنتدى على الاجتماعات العامة للمجموعة.

وتتولى سكرتارية المجموعة أعمال منسق المنتدى للتحضير لعقد لقاءات أعضاء المنتدى، والتي قد تشمل:

- ❖ التنسيق مع الدولة المستضيفة بشأن كافة الترتيبات اللوجستية لعقد لقاءات المنتدى.
- ❖ إعداد مسودة جدول الأعمال وتجهيز الأوراق التي ستعرض للمناقشة، وتعميمها على الأعضاء في وقت مناسب قبل الاجتماع.
- ❖ مساعدة رئيس المنتدى في صياغة التقرير الذي سيعرضه على الاجتماع العام.

ويعمل المنتدى على مساعدة المجموعة في تحقيق أهدافها في حدود صلاحياته واختصاصاته، ويتولى المنتدى مساعدة السكرتارية فيما يتعلق بالمهام التالية:

- ❖ تحقيق أفضل للتواصل الإقليمي والدعم المتبادل وتسهيل التفاوض بشأن توقيع مذكرات تفاهم بين وحدات المعلومات المالية في الدول الأعضاء بالمجموعة.
- ❖ تبادل الخبرات بين الوحدات خاصة فيما يتعلق بالحالات العملية ودراسات التطبيقات ونتائجها عن طرق واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغيرها من المجالات.
- ❖ اقتراح مواد تدريبية تخصصية للعاملين في الوحدات.
- ❖ إعداد دليل إجراءات نموذجي لعمل الوحدة والإدارات الواجب إنشائها بها.
- ❖ دراسة كافة متطلبات إنشاء وحدة فعالة لتطوير العمل بالوحدات التابعة لدول المجموعة خاصة في مجال زيادة القدرة التحليلية لموظفيها.
- ❖ التعاون مع مجموعة خبراء التطبيقات بالمجموعة بشأن موضوعات التطبيقات.
- ❖ التعاون مع فريق عمل التقييم المشترك حول زيادة مستوى التزام الدول الأعضاء بالتوصية ذات العلاقة.

الهيكل التنظيمي لسكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

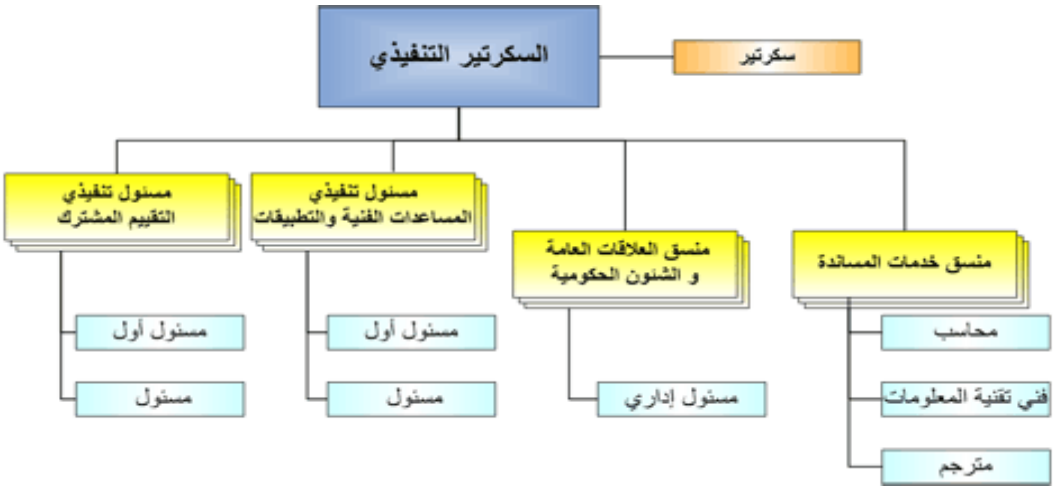

التمويل:

يقضي البند ٥ من مذكرة التفاهم بأن يتم تمويل نشاطات المجموعة بواسطة مساهمات الأعضاء طبقاً للأسس التي يتم الاتفاق عليها في الاجتماع العام للمجموعة، وأن مملكة البحرين عرضت باعتبارها الدولة المضيفة لسكرتارية المجموعة تحمل النفقات المعقولة لبدء نشاط السكرتارية والمصاريف التشغيلية المناسبة للخمس سنوات الأولى من تاريخ بدء عملها، وقد أكد الاجتماع العام الثالث للمجموعة الذي عقد بالقاهرة في شهر مارس ٢٠٠٦م على اعتماد مبدأ المساواة في توزيع مساهمة التمويل بين الدول الأعضاء على أساس الموازنة التقديرية التي تعرضها السكرتارية مستقبلاً.

وقد أقر الاجتماع العام الرابع للمجموعة المشار إليه تمويل الزيادة في موازنة المجموعة عن المبلغ المخصص من مملكة البحرين سنوياً من خلال مساهمات الدول الأعضاء. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠٠٩م ساهمت الدول الأعضاء في تمويل الزيادة في الموازنة عن المبلغ المخصص من مملكة البحرين. وساهمت الدول الأعضاء في موازنات المجموعة بالكامل بدءاً من موازنة عام ٢٠١٠م.

الدول الأعضاء والمراقبين بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الرقم	الدول الأعضاء
١	المملكة الأردنية الهاشمية
٢	دولة الإمارات العربية المتحدة
٣	مملكة البحرين
٤	الجمهورية التونسية
٥	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
٦	المملكة العربية السعودية
٧	جمهورية السودان
٨	الجمهورية العربية السورية
٩	جمهورية العراق
١٠	سلطنة عمان
١١	دولة قطر
١٢	دولة الكويت
١٣	الجمهورية اللبنانية
١٤	ليبيا
١٥	جمهورية مصر العربية
١٦	المملكة المغربية
١٧	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
١٨	الجمهورية اليمنية

الرقم	المراقبين
١	الجمهورية الفرنسية
٢	المملكة المتحدة (بريطانيا وايرلندا الشمالية)
٣	الولايات المتحدة الأمريكية
٤	صندوق النقد الدولي
٥	البنك الدولي
٦	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
٧	مجموعة العمل المالي
٨	مجموعة إيجمونت
٩	السلطة الوطنية الفلسطينية
١٠	مملكة أسبانيا
١١	مجموعة آسيا والمحيط الهادي
١٢	منظمة الجمارك العالمية
١٣	صندوق النقد العربي
١٤	مجموعة العمل الأوروآسيوية
١٥	هيئة الأمم المتحدة

معايير الانضمام إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

م	معايير الانضمام إلى عضوية المجموعة
١	أن تكون الدولة صاحبة طلب الانضمام من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
٢	أن يكون لدى الدولة قوانين صادرة بالفعل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو على الأقل أن تكون في سبيلها لاتخاذ خطوات فعالة وترتيبات نحو إصدارها.
٣	أن تطبق الدولة أو تكون بصدد اتخاذ خطوات وإجراءات للعمل على الالتزام باتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٤	أن تتبنى الدولة التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي في مجال مكافحة غسل الأموال، وكذا التوصيات الخاصة التسع الصادرة عنها بشان مكافحة تمويل الإرهاب، وأية تعديلات تطرأ عليها.
٥	أن لا يؤثر انضمام هذه الدولة على استمرار المجموعة في عملها بكفاءة وفعالية.

م	معايير شغل مقعد مراقب بالمجموعة
١	أن تكون الدولة من خارج المنطقة وتكون ملتزمة بالمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٢	أن تتمتع الدولة بخبرة واسعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن تحدد الأهداف المبتغاة من وراء شغلها مقعد مراقب بالمجموعة، والنتائج التي ستعود عليها من ذلك، والمجالات التي يمكن لها أن تقدم مساعدات للمجموعة فيها، وكذلك تحديد الفوائد المتوقع أن تعود على المجموعة من جراء شغلها مقعد مراقب.
٣	أن تكون الدولة من دول المنطقة وتقدمت بطلب للانضمام إلى عضوية المجموعة ولم يبت فيه بعد.
٤	أن تكون المنظمة لها صفة الدولية أو الإقليمية، وألا تكون هذه المنظمة تعمل وفق آليات القطاع الخاص.
٥	أن يكون للمنظمة المتقدمة بالطلب دور هام مؤثر في مجال عملها.
٦	ألا يؤثر شغل الدولة/المنظمة لمقعد مراقب بالمجموعة على استمرار المجموعة في عملها بكفاءة وفعالية.
٧	أن تكون إحدى المجموعات الإقليمية النظيرة الحاصلة على صفة "العضو المشارك" بمجموعة العمل المالي، وأن توافق على مبدأ المعاملة بالمثل بمنح المجموعة صفة مراقب لديها.

القسم الثاني

التنسيق والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي

يسلط هذا القسم الضوء على نشاطات وإنجازات المجموعة على المستوى الإقليمي والدولي، حيث قامت المجموعة بنشاطات عديدة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منها عقد اجتماعيها الخامس عشر والسادس عشر وكذلك اجتماعات فريقي العمل ومنتدى وحدات المعلومات المالية. وعلى الصعيد الدولي استمرت في التواصل مع مجموعة العمل المالي ودعمت المجموعة علاقتها مع مجموعات العمل المالي الإقليمية والجهات الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى مشاركتها في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والندوات الدولية.

الاجتماع العام الخامس عشر للمجموعة:

عقدت المجموعة اجتماعها العام الخامس عشر في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٨-٣٠ أبريل ٢٠١٢م وشارك فيه خبراء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الأعضاء والمراقبين وناقش الاجتماع الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وكانت أهم القرارات التي تم اتخاذها في هذا الاجتماع ما يلي:

- ❖ اعتماد التقرير السنوي السابع عن عام ٢٠١١م، والحساب الختامي ٢٠١١م وتقرير مدقق الحسابات.
- ❖ استعراض ومناقشة توصيات مجموعة العمل المالي المعدلة.
- ❖ تجديد تعيين السكرتير التنفيذي للفترة ٢٠١٣م – ٢٠١٦م.
- ❖ اعتماد ورقة سياسات التواصل مع عموم الجمهور.
- ❖ اعتماد تقارير المتابعة لكل من دولة قطر، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والمملكة المغربية، والجمهورية العربية السورية.
- ❖ المصادقة على تقرير رئيس منتدى وحدات المعلومات المالية وتقريرى رؤساء فرق العمل.

الاجتماع الثامن عشر لفريق عمل التقييم المشترك:

أنعقد اجتماع فريق عمل التقييم المشترك الثامن عشر الذي يتكون من خبراء مختصين في شؤون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أثنى عشر دولة عضو هي الأردن والإمارات وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والكويت ولبنان ومصر والمغرب واليمن، وثلاث جهات دولية مراقبة هي مجموعة العمل المالي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على هامش الاجتماع العام الخامس عشر في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٢م، وناقش خلال اجتماعه عدد من المواضيع الهامة ومن أبرزها جدول عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المشترك الذي يبين مدى التقدم التي تحققه الدول الأعضاء في مجال تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بها على ضوء الخطة الموضوعة لذلك في تقارير التقييم المشترك الخاصة بها. هذا وقد اعتمد الاجتماع العام الخامس عشر تقرير رئيس فريق عمل التقييم المشترك الذي تضمن ما خلص إليه الفريق من توصيات في اجتماعه، والمتعلقة بما يلي:

- تصور عن شكل عملية التقييم المشترك في الجولة الثانية.
- تحديث دراسة مدى انطباق التوصية الخامسة والعشرين على الوقف.
- متابعة تنفيذ الجدول الزمني لعملية التقييم المشترك.
- متابعة تنفيذ الجدول الزمني لعملية متابعة الدول التي تم تقيمها.
- متابعة آخر تطورات عملية مراجعة المعايير الدولية وعملية مراجعة التعاون الدولي.
- متابعة تشكيل لجنة تقييم سياسات المجموعة فيما يتعلق بالتقييم المشترك.

الاجتماع الرابع عشر لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات:

في الاجتماع الرابع عشر لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات الذي عقد على هامش الاجتماع العام الخامس عشر في جدة بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٢م بحث الفريق الذي يتكون من ثمان دول أعضاء هي

(الأردن والإمارات والبحرين والسودان والعراق ولبنان والمغرب واليمن بالإضافة إلى المراقبين: السلطة الفلسطينية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي "الفاتف" والولايات المتحدة الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة ومجموعة إيجمونت) خلال اجتماعه عدد من الموضوعات الهامة المتعلقة بعمل ومسؤليات الفريق كتعزيز دور المجموعة في مجال التدريب ونشر الوعي على مستوى المنطقة من خلال تحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطوير الحلول الإقليمية لمعالجتها.

كما أستعرض الفريق عدد من مشاريع التطبيقات المختلفة التي خصص لها فرق عمل لجمع المعلومات المتعلقة بالحالات العملية ومناقشتها وعرضها في ورش عمل خاصة ليتم التعرف على أساليب وطرق غسل الأموال وتمويل الإرهاب. هذا وتم اعتماد تقرير رئيس فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات الذي تضمن ما خلص إليه الفريق من توصيات في اجتماعه، والتي كان من أبرزها:

- اعتماد خطة عمل لمشروع التطبيقات المتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اعتماد خطة عمل لمشروع مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اعتماد ورقة مهام فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات المعدلة.
- متابعة تنفيذ الخطة التدريبية للمجموعة عن الأعوام ٢٠١٢م - ٢٠١٤م.
- الموافقة على عقد ورشة العمل المشتركة مع وحدة معالجة المعلومات المالية المغربية والبنك الدولي عن تدريب موظفي سلطات الرقابة على المصارف بشأن الرقابة على الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المرحلة الثانية) بالمملكة المغربية.
- متابعة تنظيم المؤتمر الإقليمي عن "النقل المادي للأموال عبر الحدود: التحديات والاكتشاف والمكافحة" في جمهورية السودان، و"ندوة جهات الإدعاء وأجهزة القضاء" في المملكة العربية السعودية.

الاجتماع الرابع للجنة المنبثقة عن منتدى وحدات المعلومات المالية:

تتكون اللجنة المنبثقة عن منتدى وحدات المعلومات المالية من عشر دول أعضاء هي (الأردن والأمارات والبحرين والسعودية والسودان والعراق وسلطنة عمان وقطر ولبنان وليبيا) والتي عقدت إجتماعها الرابع في مدينة جدة بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠١٢م وبحثت خلاله جملة من المواضيع التي تهدف إلى تفعيل وتطوير عمل الوحدات كتعزيز الآليات المناسبة لتبادل الخبرات والقدرات فيما يخص نظم المعلومات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

اللقاء الخامس لمنتدى وحدات المعلومات المالية:

انعقد في المملكة العربية السعودية بمدينة جدة اللقاء الخامس لمنتدى وحدات المعلومات المالية بدول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠١٢م على هامش الاجتماع العام الخامس عشر للمجموعة. وهدف هذا اللقاء إلى وضع آليات بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية وتوحيد قنوات الاتصال لدعم وتبادل الخبرات فيما بينها وتحقيق زيادة تعاون إقليمي دائم ومستمر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبحث المنتدى ضمن جدول أعماله عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك كتشجيع ومتابعة الانضمام مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية، والآليات المقترحة من قبل اللجنة الفرعية لبناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية، بالإضافة إلى وضع آليات للتعاون مع الأجهزة الأخرى التابعة للمجموعة.

هذا وقد تم تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات من خلال تقديم اللجنة التونسية للتحاليل المالية، ووحدة مكافحة غسل الأموال المصرية، ومكتب مكافحة غسل الأموال بالعراق، ووحدة التحريات المالية السعودية، عروضًا تقديمية عن تجاربهم وخبراتهم في مجال "تعزيز التعاون الدولي ".

الاجتماع العام السادس عشر للمجموعة:

أستضافت المملكة المغربية الاجتماع العام السادس عشر في مدينة مراكش خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢م، وقد شارك فيه عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الأعضاء والمراقبين وتناول الاجتماع العام مناقشة جملة من المسائل المتعلقة بعمل وأنشطة المجموعة المختلفة، وصدر عن الاجتماع العام عدد من القرارات كان أهمها الآتي:

- ❖ تبني المعايير الدولية في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- ❖ اعتماد الخطة الاستراتيجية للمجموعة عن الأعوام ٢٠١٣م–٢٠١٥م، وخطة العمل عن عام ٢٠١٣م.
- ❖ اعتماد تقريري التقييم المشترك لجمهوريتي العراق والسودان.

❖ إنتهاء الجولة الأولى لعملية التقييم المشترك.
❖ اعتماد النسخة العربية المترجمة للتوصيات الأربعين بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
❖ اعتماد معايير جديدة لمشاركة المراقبين في أنشطة المجموعة.
❖ اعتماد تقارير المتابعة لكل من مملكة البحرين، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المغربية، والجمهورية العربية السورية.

الاجتماع التاسع عشر لفريق عمل التقييم المشترك:

نُظم على هامش الاجتماع العام السادس عشر الاجتماع التاسع عشر لفريق عمل التقييم المشترك في المملكة المغربية يوم الأثنين الموافق ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢م. واعتمد الاجتماع العام السادس عشر تقرير رئيس فريق عمل التقييم المشترك الذي تضمن ما خلص إليه الفريق من قرارات وتوصيات كان أهمها الآتي:

- عملية التقييم المشترك في الجولة الثانية.
- تحديث دراسة انطباق التوصية الخامسة والعشرين على الوقف.
- تأثير اعتماد المعايير الجديدة على عملية المتابعة.
- تقييم دول مجلس التعاون الخليجي العربية في الجولة الثانية.
- متابعة تنفيذ الجدول الزمني للتقييم المشترك.
- متابعة تنفيذ الجدول الزمني لعملية متابعة الدول التي سبق تقيمها.
- متابعة آخر تطورات عملية مراجعة المعايير الدولية وعملية مراجعة التعاون الدولي.

الاجتماع الخامس عشر لفريق عمل المساعدات الفنية:

خلال الاجتماع الخامس عشر لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات الذي عقد في المملكة المغربية يوم الأثنين الموافق ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢م على هامش الاجتماع العام السادس عشر للمجموعة تناول الفريق عدداً من الموضوعات المرتبطة بالمساعدات الفنية والتطبيقات وناقش خلال اجتماعه مشاريع التطبيقات المختلفة وسبل تعزيز الاحتياجات الفنية وتسهيل تقديم المساعدة للدول الأعضاء في المجموعة. كما أعتمد الاجتماع العام تقرير رئيس فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات الذي تضمن توصيات الفريق المتفق عليها ومن أهم ماورد في التقرير الآتي:

- تقرير مرحلي عن مشروع التطبيقات الخاص بالمتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تقرير مرحلي عن مشروع التطبيقات الخاص بمؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب(تحديث).
- موضوعات مشاريع التطبيقات القادمة لعام ٢٠١٣م.
- متابعة تنفيذ الخطة التدريبية للمجموعة عن الأعوام ٢٠١٢م - ٢٠١٤م.

اللقاء السادس لمنتدى وحدات المعلومات المالية:

نظمت المجموعة على هامش الاجتماع العام السادس عشر في مراكش اللقاء السادس لمنتدى وحدات المعلومات المالية بدول المجموعة يوم الأحد الموافق ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢م، وتم خلال اللقاء استعراض الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال في عدة جلسات والتي تضمنت أهمها تشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية وآليات بناء وتعزيز قدرات الوحدات وتبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات. وفي هذا الإطار قدمت كل من إدارة التحريات المالية البحرينية ووحدة معالجة المعلومات المالية المغربية ووحدة المعلومات المالية القطرية عرضاً لتجاربها وخبراتها في موضوع دور وحدة المعلومات المالية وعلاقتها بمراقبة التزام المؤسسات المالية والإعمال والمهن غير المالية المحددة (المحامين وكتاب العدل والمحاسبين، وغيرها) بالأنظمة التي تصدرها الجهات المراقبة سواء المرتبطة بالتعرف على العملاء او المرتبطة بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة.

الاجتماع الخامس للجنة المنبثقة عن منتدى وحدات المعلومات المالية:

اجتمعت اللجنة المنبثقة عن منتدى وحدات المعلومات المالية في مراكش يوم الأحد الموافق ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢م وبحثت خلال إجتماعها الخامس ضمن جدول أعمالها عدداً من المواضيع ذات الاهتام المشترك كموضوعات أفضل الممارسات على مستوى المنطقة بالإضافة إلى بحث سبل تعزيز التعاون المشترك بين وحدات المعلومات المالية بالمنطقة، ويتمحور الدور الرئيسي للجنة في تطوير مواد تدريبية تخصصية للعاملين في وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء، وإعداد دليل إجراءات نموذجي لعمل الوحدة والإدارات الواجب إنشائها بها، بالإضافة إلى إيجاد أدوات تساهم في تفعيل وتطوي عمل الوحدات.

العلاقة مع مجموعة العمل المالى (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظيرة:

تتمتع المجموعة - كواحدة من مجموعات العمل المالي الإقليمية - بعلاقة وطيدة مع مجموعة العمل المالي فالمجموعة تعمل على غرار مجموعة العمل المالي وتسعى لتبني ونشر وترويج المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على النطاق الإقليمي وبالأخص التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي. بالإضافة إلى أن المجموعة تعمل على تطبيق ذات السياسات المنتهجة من قبل مجموعة العمل المالي لرفع مستوى التزام دول المجموعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وازدادت هذه العلاقة قوة وتطورا بعد حصول المجموعة على صفة "العضو المشارك" بمجموعة العمل المالي في الاجتماع العام الثالث لمجموعة العمل المالي في دورتها الثامنة عشرة (مقر منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين، باريس، فرنسا، يونيو ٢٠٠٧م).

ويتيح حصول المجموعة على هذه الصفة زيادة المشاركة في أعمال مجموعة العمل المالي من خلال منح خمس دول أعضاء الفرصة لحضور اجتماعات مجموعة العمل المالي واجتماعات فرق العمل التابعة لها، والمشاركة في المناقشات والقرارات والتعبير عن وجهة النظر الإقليمية. كما يشغل مقعد مراقب من المجموعات النظيرة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل من مجموعة آسيا والمحيط الهادي التي انضمت في عام ٢٠٠٧م، ومجموعة العمل الأوروآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي انضمت حديثاً في عام ٢٠١١م.

مشاركات المجموعة في اجتماعات مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة:

م	الحدث	التاريخ	المكان
١	الاجتماع العام الخاص لمجموعة العمل المالي.	٩-١٣ يناير ٢٠١٢م	باريس، الجمهورية الفرنسية
٢	اجتماع فريق المراجعة الإقليمي التابع لفريق مراجعة التعاون الدولي.	١٧-١٩ يناير ٢٠١٢م	كيب تاون، جنوب أفريقيا
٣	الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي.	١٣-١٧ فبراير ٢٠١٢م	باريس، الجمهورية الفرنسية
٤	اجتماع فريق المراجعة الإقليمي التابع لفريق مراجعة التعاون الدولي.	١٤-١٦ مايو ٢٠١٢م	الدوحة، دولة قطر
٥	الاجتماع العام السادس عشر لمجموعة العمل الأوروآسيوية.	٢٤-٢٥ مايو ٢٠١٢م	موسكو، روسيا الاتحادية
٦	الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي.	١٧-٢١ يونيو ٢٠١٢م	روما، الجمهورية الإيطالية
٧	اجتماع فريق عمل التقييمات وتطبيق التوصيات التابع لمجموعة العمل المالي.	٤-٧ سبتمبر ٢٠١٢م	باريس، الجمهورية الفرنسية
٨	الاجتماع العام العشرين لمجموعة إيجمونت.	٩-١٣ يوليو ٢٠١٢م	سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية
٩	اجتماع فريق المراجعة الإقليمي التابع لفريق مراجعة التعاون الدولي.	١١-١٣ سبتمبر ٢٠١٢م	بيروت، الجمهورية اللبنانية
١٠	الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي.	١٥-١٩ أكتوبر ٢٠١٢م	باريس، الجمهورية الفرنسية
١١	اجتماع الخبراء الدولي المرتبط بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١).	٢٢-٢٤ أكتوبر ٢٠١٢م	أمستردام، هولندا

ونظراً لأهمية التواصل مع المجموعات النظيرة، تحرص المجموعة على الألتقاء بالمسؤولين المعنيين لبحث سبل وآليات تطوير العلاقات والتعاون المشترك، والتأكيد على أهمية التنسيق مستقبلاً لعقد ورش عمل تدريب للمقيمين ومشاريع التطبيقات التي من شأنها أن تعزز التعاون فيما بينها.

التنظيم والمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل:

تتابع المجموعة المستجدات والتطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال التنظيم والمشاركة في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورش العمل، حيث نظمت وشاركت المجموعة خلال عام ٢٠١٢م بعدداً من الفعاليات، من أهمها:

م	الحدث	التاريخ	المكان
١	المشاركة في "ورشة عمل لإعداد جمهورية العراق لعملية التقييم المشترك".	٦-٨ فبراير ٢٠١٢م	عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
٢	المشاركة في "ندوة حول التحقيقات المالية عبر الحدود".	١١-١٥ مارس ٢٠١٢م	القاهرة، جمهورية مصر العربية
٣	المشاركة في "الملتقى السنوي الرابع للالتزام ومكافحة غسل الأموال".	١٩-٢٠ مارس ٢٠١٢م	الرياض، المملكة العربية السعودية
٤	تنظيم "ورشة عمل إقليمية لتدريب موظفي سلطات الرقابة على المصارف بشأن الرقابة على الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" (المرحلة الثانية).	٢١-٢٣ مايو ٢٠١٢م	الدار البيضاء، المملكة المغربية
٥	تنظيم ورشة عمل حول "حماية المنظمات غير الهادفة للربح من الاستغلال في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب".	٢٦-٢٧ مايو ٢٠١٢م	المنامة، مملكة البحرين
٦	تنظيم ندوة حول "دور ومسؤولية جهات الإدعاء العام وأجهزة القضاء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".	٨-١٠ سبتمبر ٢٠١٢م	الرياض، المملكة العربية السعودية
٧	المشاركة في تنظيم ورشة عمل حول "توصيات مجموعة العمل المالي المعدلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح".	٢٩-٣٠ سبتمبر ٢٠١٢م	الرياض، المملكة العربية السعودية
٨	المشاركة في ورشة عمل حول "المعايير الدولية المعدلة لمجموعة العمل المالي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".	٧-١١ أكتوبر ٢٠١٢م	الكويت، دولة الكويت
٩	المشاركة في ورشة عمل حول "دور القضاء في التحقيق والإدعاء بشأن الجرائم المالية واسترداد الأصول".	٩-١٢ نوفمبر ٢٠١٢م	عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

التواصل مع عموم الجمهور:

حققت المجموعة خطوات هامة في تعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال رفع وعي عموم الجمهور في الدول الأعضاء فقد سعت المجموعة لتحقيق هذا التواصل من خلال عدة قنوات تسمح لعموم الجمهور بالتعرف على أحدث أخبار المجموعة وفعاليتها وأهم ماصدر عنها من قرارات وما حققته من أنجازات من خلال القنوات التالية:

❖ الموقع الإلكتروني:

يحتوي الموقع الإلكتروني للمجموعة على عدد من الأقسام التي تتناول عدد من الموضوعات، كآخر أخبار المجموعة والفعاليات القادمة وتقارير التقييم المشترك وتقارير التطبيقات والمعايير الدولية وغيرها. وإنطلاقاً من حرص المجموعة على تطوير موقعها الإلكتروني وإثراءه بمعلومات ومواد توعوية ليكون مرجعا للجميع، عملت المجموعة خلال عام ٢٠١٢م على إيجاد قناة مفتوحة تحتوي على معلومات عن الدول الأعضاء وإبراز جهودها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتسهيل تبادل الخبرات فيما بينها من خلال قسم قوانين وأنظمة الدول الأعضاء والمتاح عبر الموقع الالكتروني للمجموعة.

❖ الفلم الوثائقي:

أصدرت المجموعة خلال عام ٢٠١٢م فيلماً وثائقياً بمناسبة إنتهاء برنامج الجولة الأولى لعملية التقييم المشترك، ويوثق هذا الفيلم برنامج الجولة الأولى لعملية التقييم المشترك الذي يمثل أحد أهم نشاطات المجموعة التي تنفرد بها على مستوى المنطقة، ويسلط الفيلم الضوء على إنشاء المجموعة ودورها وأهدافها وعلى بعض الأنجازات التي حققتها منذ أن تم إنشائها. ويمكن مشاهدة هذا الفلم عبر الموقع الالكتروني للمجموعة.

❖ النشرة الإلكترونية:

أصدرت المجموعة خلال عام ٢٠١٢م نشرتا أخبار إلكترونية للمجموعة والتي احتوتا على أحدث أخبار المجموعة وفعالياتها وأهم ما صدر عنها من قرارات وما حققته من انجازات، حيث صدر العدد الخامس في يونيو ٢٠١٢م وغطى الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠١٢م، وصدر العدد السادس في ديسمبر ٢٠١٢م وغطى الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠١٢م. وتصدر المجموعة هذه النشرة بصورة دورية (نصف سنوية) حيث تنشر على الموقع الالكتروني للمجموعة وتكون متاحة للجميع. وتأتي هذه النشرة تطبيقاً لإحدى استراتيجيات تحقيق الهدف السادس من أهداف الخطة الإستراتيجية الثانية للمجموعة عن الفترة من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٢م.

القسم الثالث

نشر وترويج السياسات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تبني المعايير الدولية الجديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح

خلال الاجتماع العام السادس عشر بالمملكة المغربية في شهر نوفمبر ٢٠١٢م تبنت المجموعة المعايير الدولية المحدثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح الصادرة عن مجموعة العمل المالي (الفاتف) في شهر فبراير ٢٠١٢م. وتعد هذه المعايير بمثابة إطار عام لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح للتضييق على حركة الأموال غير المشروعة على المستويين الوطني والدولي، حيث أجرت مجموعة العمل المالي تعديلات رامية تتمثل في إضافة عدداً من المسائل الجديدة من أجل تقوية الآليات الوطنية في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

النسخة العربية المترجمة لتوصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح

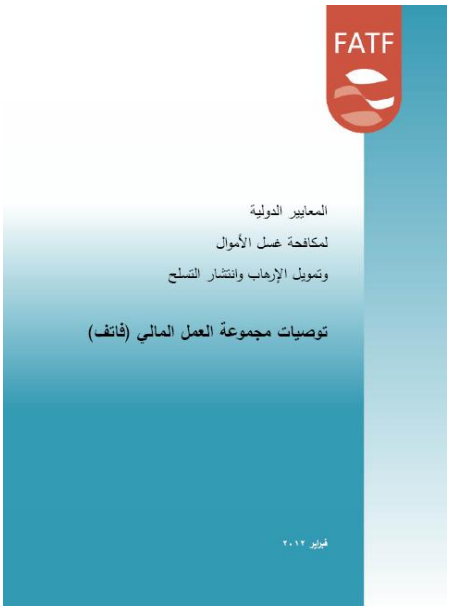

نشرت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النسخة العربية المترجمة لتوصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح الذي أعتمدها الاجتماع العام السادس عشر. ويمكن الحصول على النسخة العربية لتوصيات مجموعة العمل المالي من خلال الموقع الالكتروني لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتنقسم المعايير الدولية المحدثة عام ٢٠١٢م إلى سبعة أقسام أساسية:

المجموعة	الموضوع
الأولى	سياسات وتنسيق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
الثانية	غسل الأموال والمصادرة
الثالثة	تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح
الرابعة	التدابير الوقائية
الخامسة	الشفافية واالمستفيدون الحقيقيون من الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية
السادسة	صلاحيات ومسئوليات السلطات المختصة وتدابير مؤسسية أخرى
السابعة	التعاون الدولي

الجولة الأولى لعملية التقييم المشترك

استمرت المجموعة في تنفيذ البرنامج الزمني لعملية التقييم المشترك، إذ تم اعتماد تقريري تقييم مشترك خلال عام ٢٠١٢م، وفقاً لما يلي:

تقرير التقييم المشترك لجمهورية السودان:

أجرى فريق من خبراء التقييم المؤلف من سكرتارية وبعض الدول الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عملية التقييم لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بجمهورية السودان باستخدام منهجية تقييم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٤م المعدلة في فبراير ٢٠٠٩م، حيث قام الفريق بالزيارة الميدانية إلى السودان في الفترة ١٨ - ٢٩ ديسمبر ٢٠١١م، قابل خلالها مسئولي وممثلي جميع الهيئات الحكومية المعنية والقطاع الخاص.

واستعرض فريق التقييم الإطار المؤسسي والقوانين واللوائح والمبادئ الإرشادية والمتطلبات الأخرى المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتنظيمات وغيرها من الأنظمة السارية.

ويوفر تقرير التقييم ملخصاً لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية السودان اعتباراً من تاريخ الزيارة الميدانية أو بعدها مباشرة. ويصف التقرير تلك التدابير ويحللها، ويحدد مستويات التزام جمهورية السودان بالتوصيات الأربعين لمكافحة غسل الأموال والتوصيات الخاصة التسع لمكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي. وعرض هذا التقرير على الاجتماع العام السادس عشر للمجموعة الذي عقد في مدينة مراكش بالمملكة المغربية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢م وتم اعتماده.

تقرير التقييم المشترك لجمهورية العراق :

أجرى فريق من خبراء البنك الدولي عملية التقييم لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بجمهورية العراق باستخدام منهجية تقييم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٤م المعدلة في عام ٢٠٠٩م، حيث قام الفريق بالزيارة الميدانية إلى العراق خلال الفترة ١٣ مايو – ٢ يونيو عام ٢٠١٢م، قابل خلالها مسئولي وممثلي جميع الهيئات الحكومية المعنية والقطاع الخاص.

واستعرض فريق التقييم الإطار المؤسسي والقوانين واللوائح والإرشادات والمتطلبات الأخرى المتعلقة بمكافحة ويوفر تقرير التقييم ملخصاً لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق اعتباراً من تاريخ الزيارة الميدانية أو بعدها مباشرة. ويصف التقرير تلك التدابير ويحللها، ويحدد مستويات التزام جمهورية العراق بالتوصيات الأربعين لمكافحة غسل الأموال والتوصيات الخاصة التسع لمكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي. وعرض هذا التقرير على الاجتماع العام السادس عشر للمجموعة الذي عقد في مدينة مراكش بالمملكة المغربية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٢م وتم اعتماده.

الانتهاء من الجولة الأولى لعملية التقييم المشترك

انهت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجولة الأولى من عملية التقييم المشترك، والمتمثلة في قياس مستوى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واستغرق العمل في برنامج الجولة الأولى لعملية التقييم المشترك ثماني سنوات تقريباً، وكانت أولى الخطوات تمثلت في تشكيل فريق عمل من الدول الأعضاء والمراقبين في شهر أبريل ٢٠٠٥م لرسم ووضع سياسات وإجراءات عملية التقييم المشترك. وكانت آخرها اعتماد تقريرين لعملية التقييم المشترك في نوفمبر ٢٠١٢ م. وقد شارك في هذه الجولة ما يقارب (٦٦) خبيراً في المجالات القانونية والمالية وإنفاذ القانون من الدول الأعضاء والجهات المراقبة في المجموعة، واعتمدت المجموعة عدد (١٧) تقرير تقييم مشترك.

والجدير بالذكر أن المجموعة تغلبت على التحديات التي واجهتها في بداية الجولة والمتمثلة في حداثة الإنشاء وعدم توفر تجارب سابقة في مجال التقييم المشترك ، وعدم توفر خبراء من الدول الأعضاء مؤهلين ومدربين بشكل خاص على تطبيق منهجية التقييم فيما يتعلق بكافة عناصر عملية التقييم المشترك. حيث أن برنامج التقييم للدولة الواحدة يشترك فيه أكثر من طرف هم: الدول الخاضعة للتقييم، وفريق الخبراء، وسكرتارية المجموعة، بالإضافة إلى فريق المراجعة والاجتماع العام. وكل منهم مكلف بدور يتم تنفيذه في زمن محدد، وتتكامل تلك الأدوار مع بعضها البعض بشكل دقيق مما يستوجب التنسيق والتنظيم، بحيث يتم احترام مواعيد التنفيذ من جميع الأطراف لكي لا يتم الإخلال بالبرنامج الزمني لتقييم الدولة الواحدة ومن ثم بالبرنامج الزمني لجميع الدول الأعضاء. كما أن الجهد المضني الذي يبذل خلال اثنا عشر شهراً تقريباً في تقييم كل دولة سواء من قبل الدولة الخاضعة للتقييم أو من قبل فريق الخبراء وأعضاء سكرتارية المجموعة في الإعداد لعملية التقييم ومراجعة وفحص جميع القوانين والتشريعات وغيرها من الأدوات التنظيمية والذي يتطلب ترتيب الأولويات سواء على الدولة أو الأطراف المعنية الأخرى، فضلاً عن أن بعض عمليات التقييم لبعض الدول الأعضاء قد تمت بالاشتراك مع مجموعة العمل المالي أو من خلال صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي باللغة الانجليزية أو الفرنسية، مما خلق نوعاً من التحدي أمام تلك الدول من ناحية توفير التشريعات والأنظمة وردودها على التقرير بتلك اللغات.

وبالرغم من جميع تلك التحديات التي سبق ذكرها، فان المجموعة تجاوزت كافة العقبات والتحديات من خلال الالتزام بالخطط السنوية الموضوعة وتقيد المجموعة بالمعايير الفنية الدولية لتدريب وتأهيل خبراء الدول الأعضاء وإعدادهم للقيام بعمليات التقييم المشترك.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن المجموعة تعمل على التحضير للجولة الثانية من عملية التقييم المشترك مع الأخذ بالاعتبار المعايير الدولية المعدلة التي صدرت في شهر فبراير ٢٠١٢م ومنهجية التقييم الصادرة في شهر فبراير ٢٠١٣م من قبل مجموعة العمل المالي.

عملية متابعة التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

استمرت المجموعة في القيام بعملية المتابعة، وهي إحدى المهام التي تنطوي تحت عملية التقييم المشترك التي تقوم بها المجموعة، إذ تقوم الدول بعد خضوعها للتقييم المشترك بتقديم تقارير المتابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه ورقة إجراءات التقييم المشترك المعتمدة من قبل الاجتماع العام للمجموعة. وقد بدأت الدول الأعضاء في المجموعة بتقديم تقارير متابعة، ومناقشتها منذ شهر مايو ٢٠٠٩م.

وتهدف عملية المتابعة إلى التأكد من استمرار تطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى أن تصل بأنظمتها إلى حد الالتزام الكامل مع المعايير الدولية في هذا المجال، كما أن لها أهمية كبرى في عمل المجموعة، حيث تعد وسيلة من الوسائل التي تشرف من خلالها على التزام أعضائها مع المعايير الدولية، وهو الهدف الأساسي من إنشاء المجموعة، وتعزيز مبدأ التعاون والعمل سوياً بين أعضاء المجموعة بشكل يؤدي إلى الالتزام بالمعايير الدولية. وتعتمد عملية المتابعة بشكل أساسي على معالجة أوجه القصور التي حددها تقرير التقييم المشترك لكل دولة. يذكر أن المجموعة تقوم بثلاثة أشكال لعملية المتابعة، الشكل الأول: عملية المتابعة العادية، وهي التي ترتكز على معالجة أوجه القصور التي حددها تقرير التقييم المشترك في التوصيات الأساسية (١ أو ٥ أو ١٠ أو ١٣ أو التوصية الخاصة الثانية أو التوصية الخاصة الرابعة)، وفي حالة عدم قيام الدولة باتخاذ الإجراءات المرضية للتعامل مع أوجه القصور المحددة، يمكن أن يقرر الاجتماع العام اتخاذ أي من الإجراءات الورادة في عملية المتابعة المعززة، ويعد هذا الشكل الثاني لعملية المتابعة. أما في حالة اتخاذ الدولة إجراءات كافية تسمح بخروجها من عملية المتابعة العادية إلى التحديث كل عامين فيمكن تطبيق إجراءات الخروج من عملية المتابعة، وهذا الشكل الثالث من أنواع عملية المتابعة التي تقوم بها المجموعة.

إحصائيات: منذ بداية تقديم تقارير المتابعة في شهر مايو ٢٠٠٩م وحتى نهاية عام ٢٠١٢م، تم تقديم عدد (٤٤) تقرير متابعة لأربعة عشرة دولة من الدول الأعضاء. تم تطبيق عملية المتابعة المعززة على عدد (٢) من الدول الأعضاء في نوفمبر ٢٠١٠م، وقدمت تقريري متابعة خلال عام ٢٠١١م، وخرجتا من عملية المتابعة المعززة في شهر مايو ٢٠١١م.

ويوضح الجدول التالي عدد تقارير المتابعة التي تمت مناقشتها بحسب السنوات الماضية:

تسلسل	السنة	عدد تقارير المتابعة
١	٢٠٠٩م	٧
٢	٢٠١٠م	١٢
٣	٢٠١١م	١١
٤	٢٠١٢ م	١٤

الخروج من عملية المتابعة إلى التحديث كل عامين:

ضمن عملية المتابعة التي تقوم بها المجموعة للدول الأعضاء، تمكنت كلاً من دولة قطر ومملكة البحرين من الخروج من عملية المتابعة العادية والانتقال إلى التحديث كل عامين، بعد أن قدمتا إلى الاجتماع العام تقريرهما الذي تضمن الإجراءات والجهود التي بذلت خلال السنوات الماضية في تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومعالجة أوجه القصور التي حددتها تقارير التقييم المشترك لكل من دولة قطر ومملكة البحرين. وتتضمن تقارير الخروج من عملية المتابعة الإجراءات التي قامت بها تلك الدول مقرونةً بشكل خاص بالتحليل التفصيلي للتوصيات الرئيسية والأساسية، في حين تتضمن تحليلاً عاماً لبقية التوصيات. وتجدر الإشارة إلى أن عملية الخروج من عملية المتابعة تتطلب قيام الدولة باتخاذ إجراءات كافية لمعالجة أوجه القصور الواردة في تقارير التقييم المشترك بدرجة تعادل " ملتزم إلى حد كبير". يذكر أن دولة قطر قد خضعت لعملية التقييم المشترك في عام ٢٠٠٧ م، أما مملكة البحرين فقد خضعت لعملية التقييم المشترك في عام ٢٠٠٥م.

القسم الرابع

تعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المساعدات الفنية:

تمثل المساعدة الفنية والتدريب جزءاً هاماً من برنامج عمل المجموعة لمساعدة الدول الأعضاء في تطبيق المعايير الدولية. وتعد عملية تحديد احتياجات الدول الأعضاء في مجال المساعدات الفنية والتدريب، وتقديم هذه المساعدات من أبرز المهام التي تضطلع بها سكرتارية المجموعة بالتعاون مع فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، ويتم ذلك بالتنسيق مع مانحي هذه المساعدات. وحسب إحتياجات الدول من المساعدات الفنية تقوم السكرتارية بتنسيق عقد لقاءات ثنائية بين كل دولة من الدول طالبة المساعدات الفنية ومانحي هذه المساعدات على هامش كل اجتماع عام لوضع خطط توفير هذه المساعدات والاتفاق على البدء في تنفيذها.

ورغبة في السعي نحو تطوير العمل ومساعدة جميع الدول الأعضاء وتشجعيها على الاستفادة من برامج المساعدة الفنية التي يقدمها المانحون، قامت سكرتارية المجموعة بعد موافقة الجهات المانحة بنشر تقارير المساعدات الفنية حيث يمكن لكل الدول الأعضاء الحصول على جميع تقارير المساعدات الفنية للمانحين عن طريق الرابط الإلكتروني لتنزيل أوراق عمل فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات للإطلاع عليها والإستفادة من المعلومات الفنية والهامة المتعلقة بالمساعدات الفنية المقدمة لدول المجموعة.

التطبيقات:

من الأهداف الرئيسية التي تعمل المجموعة على تحقيقها، تحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات حول هذه القضايا وتطوير الحلول الإقليمية لمعالجتها. ويتم التعرف على أساليب وطرق غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال دراسة مقترحات الدول الأعضاء حول موضوعات التطبيقات ومناقشاتها في فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات ومن ثم تكوين فرق عمل لها لجمع المعلومات عن الحالات العملية ومناقشتها وعرضها في ورش عمل خاصة.

وفي هذا السياق تم في اجتماع فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات الذي عقد على هامش الاجتماع العام الرابع عشر للمجموعة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نوفمبر ٢٠١١م) مناقشة موضوع دراسة تقرير التطبيقات حول "مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب - تحديث" بهدف التعرف على آخر ما استجد من مؤشرات واتجاهات قد تكون استجدت في هذا الخصوص، وتحديث تقرير التطبيقات المعتمد سابقا. ووافق الاجتماع العام الخامس عشر للمجموعة (جدة، المملكة العربية السعودية، أبريل ٢٠١٢م) على توصية فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات بشأن خطة العمل والإستبيان لجمع المعلومات. هذا وينتظر أن تقدم مسودة تقرير التحديث للمناقشة لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات في أبريل ٢٠١٣م قبل عرضها على الإجتماع العام للإعتماد.

وفي إطار استمرار عمل المجموعة في مجال دراسة وسائل وأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب (التطبيقات)، وافق الاجتماع العام الرابع عشر للمجموعة (الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نوفمبر ٢٠١١م) على توصية فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات بشأن مشروع التطبيقات حول "المتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب"، حيث تم اختيار هذا المشروع لأهميته وخطورة هذه الجريمة الأصلية ولتوافر المعلومات بشأنها، كما أن هذه الجريمة جائت في المرتبة الثانية في تقرير التطبيقات حول "مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي اعتمد من قبل الاجتماع العام الثاني عشر للمجموعة في نوفمبر ٢٠١٠م. وفي أبريل ٢٠١٢م، وافق الاجتماع العام الخامس عشر للمجموعة (جدة، المملكة العربية السعودية) على توصية فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات بشأن خطة العمل والإستبيان لجمع المعلومات كما تم إثر ذلك تعيين قائد للمشروع وتم جمع الحالات العملية من خلال ردود الدول على الإستبيان وهي بصدد التحليل وينتظر أن تكون المسودة الأولى للمشروع جاهزة لمناقشتها في ورشة عمل خاصة تستعرض نماذج لبعض الحالات العملية، وتناقش النتائج الأولية التي سيتم التوصل إليها في إطار هذا المشروع لتطويرها والوصول إلى مسودة تقرير التطبيقات التي ستعرض على فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات والاجتماع العام في نوفمبر ٢٠١٣م.

وقام فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات الذي عقد على هامش الاجتماع العام السادس عشر في نوفمبر ٢٠١٢ (مراكش، المملكة المغربية) بمناقشة مبدئية وطرح لعدة مواضيع أو مجالات لمشاريع تطبيقات جديدة يمكن بعد إستكمال المشاريع الحالية التركيز عليها في ظل ما نعيشه من تغيرات على مستويات عدة ولا سيما التغيرات الحاصلة على المتطلبات الجديدة لتوصيات مجموعة العمل المالي. وتمكن الفريق في هذا الصدد من إثارة العديد من المواضيع والمجالات منها قطاع التأمين، وموضوع الفساد، والأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر، والتحقيقات، وموضوع إسترداد الأصول، وموضوع إنتشار التسلح. كما ساهم المراقبون في إثراء النقاش بتقديم مرئياتهم وخبراتهم المتنوعة.

التدريب:

اعتمد الاجتماع العام الثامن للمجموعة (الفجيرة، دولة الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر ٢٠٠٨م) "دليل لتدريب الجهات المختلفة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" بهدف تطوير آلية التدريب بالمجموعة، حيث يعتبر هذا الدليل مرجعاً للمجموعة عند اختيار موضوعات الدورات التدريبية أو الندوات التي قد تنظمها لفائدة الدول الأعضاء حسب احتياجاتها. ويغطي هذا الدليل معظم الجهات المعنية في مجال المكافحة ويستعرض مجالات التدريب التي قد تحتاج إليها هذه الجهات لمساعدتها على القيام بأدوارها في مجال المكافحة على أكمل وجه والالتزام بمتطلباتها وفقاً للمعايير والتوصيات الدولية.

وفي الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات الذي عقد خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠م على هامش الاجتماع العام الثاني عشر (الدوحة، دولة قطر) أوصى الفريق أن تعد السكرتارية خطة توضح برنامج الفعاليات المختلفة التي يقترح تنظيمها خلال فترة ثلاث سنوات، وقد وافق الاجتماع العام على هذه التوصية، حيث أعدت السكرتارية خطة تدريبية للمجموعة للأعوام من ٢٠١٢م إلى ٢٠١٤م تمت مناقشتها وتعديلها واعتمدها الاجتماع العام الرابع عشر (الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نوفمبر ٢٠١١) والتي كانت تم تنفيذها مع بداية عام ٢٠١٢م.

وفي إطار الخطة التدريبية، نظمت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع البنك الدولي وباستضافة وحدة معالجة المعلومات المالية بالمملكة المغربية ورشة إقليمية لتدريب موظفي سلطات الرقابة على المصارف بشأن الرقابة على الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من٢١-٢٣ مايو ٢٠١٢م في مدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية. وقد شارك في الورشة نحو ٥٠ خبيراً من الدول الأعضاء، وهدفت هذه الورشة إلى تدريب مسؤولي جهات الرقابة على المصارف وتعزيز قدراتهم على تطبيق المنهج القائم على المخاطر في الرقابة على الالتزام بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف إتخاذ التدابير اللازمة لإنجاح الرقابة المكتبية وعمليات الفحص الميداني، والقيام بتصميم إستراتيجة متابعة وتطبيق العقوبات.

وتم خلال الورشة إستعراض الجانب النظري للمواضيع التي تطرقت إليها، حيث تميزت بالتركيز على الجانب العملي لمعايير المراقبة الفعالة بالإضافة إلى التمارين التي رافقت جل الجلسات مكنت المشاركين من معرفة كيفية تطبيق التوجيهات والمعايير عبر النقاشات وتبادل الخبرات بين المشاركين والإستفادة من الخبرة العملية للمتحدثين.

كما نظمت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار الخطة التدريبية ندوة إقليمية بالتعاون مع هيئة التحقيق والإدعاء العام بالمملكة العربية السعودية حول دور ومسؤولية جهات الإدعاء العام وأجهزة القضاء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من ٨-١٠ سبتمبر ٢٠١٢م بالرياض، المملكة العربية السعودية، لتدريب مختلف المستويات الوظيفية من مسؤولي إدارات النيابة وجهات الإدعاء المتنوعة، وقضاة المحاكم بمختلف درجاتها.

وحضر هذه الندوة أكثر من ٧٠ خبيراً من ١٥ دولة عربية والولايات المتحدة الأمريكية. ومن الأهداف الرئيسية لهذه الندوة: تعريف جهات الادعاء العام وأجهزة القضاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز آليات التعاون الدولي وتفعيل تبادل المعلومات مع الجهات الخارجية النظيرة، تفعيل دور وعلاقة جهات الادعاء العام وأجهزة القضاء مع الجهات الوطنية الأخرى المعنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى رفع قدرات ممثلي جهات الادعاء العام وأجهزة القضاء فيما يتعلق بوسائل التحقيق والإثبات في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإقامة الدعاوى الجنائية، واستعراض المسائل القانونية التي تثيرها علاقة الجريمة الأصلية بجريمة غسل الأموال والتعرف على الحلول المناسبة لها، إضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب بين دول المنطقة بالموضوعات ذات الصلة بالندوة. وفي ختام هذه الندوة، تم إصدار توصيات من أهمها: تشجيع الدول على إيجاد الآليات المناسبة للتعامل مع المضبوطات المشتبه في علاقتها بجريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حث أجهزة التحقيق والادعاء العام والنيابات العامة على تخصيص محققين ومدّعين عامين للتعامل مع قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتأهيلهم وتدريبهم للقيام بذلك، التأكيد على أهمية التعاون الفعّال بين الأجهزة المحلية الوطنية المعنية بمكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من المؤسسات المالية وغير المالية وتنسيق الجهود المشتركة في ذلك، وحث الدول الأعضاء على الاهتمام بالتطبيق الفعال للمعايير الدولية في مجال مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاهتمام بالإحصائيات المتعلقة بهاتين الجريمتين للإفادة منها.

وإثر نجاح ورشة العمل بعنوان "نحو حوكمة جيدة لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح والالتزام بالتوصية الخاصة الثامنة من توصيات مجموعة العمل المالي" التي عقدت في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية في ديسمبر ٢٠١١م بالتعاون مع مفوضية المؤسسات الخيرية بالمملكة المتحدة وبمبادرة من وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بمملكة البحرين، نظمت الوزارة بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومصرف البحرين المركزي ندوة لمدة يومي ٢٦ و٢٧ أبريل ٢٠١٢م بعنوان حماية المنظمات غير الهادفة للربح من الإستغلال في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. هدفت هذه الندوة إلى استعراض المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل عام والمعايير الخاصة بحماية المنظمات غير الهادفة للربح من الاستغلال في عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وزيادة وعي المنظمات بأهمية هذا الإطار وإجراءات العمل فيه وتحسيسهم بمخاطر إستغلال المنظمات في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وحضر الندوة ممثلو أكثر من ١٢٠ منظمة وجمعية وتميزت بالعديد من النقاشات الإستفسارات التي مكنت المشاركين من فهم المخاطر التي يتعرض إليها هذا القطاع وفهم طبيعة المتطلبات على المستوى الدولي وانعكاسها على الإجراءات المحلية التي تهدف إلى تنظيم هذا القطاع وسلامته.

كما تجدر الإشارة إلى أن مفوضية المؤسسات الخيرية بالمملكة المتحدة تقدمت إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ببرنامج تدريبي لتعزيز القدرات في المنطقة، والذي هدف إلى كسب القدرة على تحديد حالات إستغلال المنظمات غير الهادفة للربح والتعامل معها بوعي الأمر الذي ساعد المشاركين على الاستجابة بفعالية للتوصية الثامنة لمجموعة العمل المالي (الفاتف). حيث قامت المفوضية بترشيح مجموعة ممن شاركوا في ورشة العمل الدولية بعنوان "نحو حوكمة جيدة لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح والالتزام بالتوصية الخاصة الثامنة من توصيات مجموعة العمل المالي" التي عقدت في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية للقيام بزيارة أولية إلى مكاتب مفوضية المؤسسات الخيرية في لندن وتونتون لمدة ٣ أيام والتي تمت في شهر سبتمبر ٢٠١٢م.

القسم الخامس

القوائم المالية

كي بي ام جي فخرو
التدقيق
الدور الخامس
مبنى الغرفة التجارية
صندوق بريد ٧١٠ ، المنامة
مملكة البحرين

س.ت: ٦٢٢٠
تليفون: ٢٢٤٨٠٧ ١٧ ٩٧٣+
فاكس: ٢٢٧٤٤٣ ١٧ ٩٧٣+
الموقع على الانترنت www.kpmg.com.bh

١

تقرير مدققي الحسابات إلى الأعضاء
مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا فاتف)
مملكة البحرين، المنامة

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ("المجموعة") والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية الإدارة التنفيذية عن البيانات المالية

إن الإدارة التنفيذية مسئولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للسياسات المحاسبية المشروحة في إيضاح رقم (٣) من البيانات المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

مسئولية المدققين

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بأخلاقيات المهنة، وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة من خلو البيانات المالية من أية معلومات جوهرية خاطئة.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. ان الإجراءات المختارة تعتمد على تقديراتنا، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة في البيانات المالية، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية.

إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقا للسياسات المحاسبية المشروحة في إيضاح رقم (٣) من البيانات المالية.

أمور أخرى

بدون التحفظ على رأينا، نود أن نلفت انتباهكم إلى إيضاح رقم ٢ في البيانات المالية، والذي يشرح أساس إعداد البيانات المالية. تم إعداد البيانات المالية للمجموعة لتعكس أنشطتها، وذلك بغرض تقديمها للأعضاء. وعليه، قد لا تكون البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات ذي العلاقة مناسباً للاستخدام لأي أغراض أخرى.

المنامة – مملكة البحرين
٣٠ أبريل ٢٠١٣

كي بي إم جي فخرو شركة تضامن مهنية مسجلة وفقاً لقوانين مملكة البحرين عضو في كي بي إم جي الدولية المسجلة في سويسرا

الميزانية العمومية
كما في 31 ديسمبر 2012

بالدولار الامريكي

	2012	2011
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
الأثاث والمعدات والمركبات	57,660	70,888
مجموع الموجودات غير المتداولة	**57,660**	70,888
الموجودات المتداولة		
مساهمات الدول الأعضاء المستحقة	3,601	128,508
مصروفات مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	1,559	1,521
النقد وما في حكمه	1,425,971	1,201,407
مجموع الموجودات المتداولة	**1,431,131**	1,331,436
مجموع الموجودات	**1,488,791**	1,402,324
المطلوبات وحقوق الملكية		
حقوق الملكية		
الفائض المتراكم	565,785	399,930
مجموع حقوق الملكية	**565,785**	399,930
المطلوبات		
المطلوبات غير المتداولة		
مخصص نهاية خدمة الموظفين	57,306	41,769
مجموع المطلوبات غير المتداولة	**57,306**	41,769
المطلوبات المتداولة		
ذمم تجارية دائنة	53,035	52,356
مصروفات مستحقة وذمم دائنة أخرى	812,665	908,269
مجموع المطلوبات المتداولة	**865,700**	960,625
مجموع المطلوبات	**923,006**	1,002,394
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	**1,488,791**	1,402,324

عادل القليش
السكرتير التنفيذي

اعتمدت البيانات المالية المنشورة على الصفحات من 2 إلى 9 من قبل الإدارة في 30 أبريل 2013.

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

بالدولار الامريكي

	2012	2011
مساهمات من الدول الأعضاء	**1,137,601**	1,119,601
دخل من مصادر أخرى	1,207	1,694
تكاليف مباشرة	(792,375)	(777,971)
مصروفات عمومية وإدارية	(160,848)	(161,989)
الاستهلاك	(19,731)	(7,120)
اجمالي الدخل عن السنة	**165,854**	174,215

عادل القليش
السكرتير التنفيذي

اعتمدت البيانات المالية المنشورة على الصفحات من 2 إلى 9 من قبل الإدارة في 30 أبريل 2013.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

بالدولار الامريكي

	2012	2011
أنشطة العمليات		
مقبوضات من الدول الأعضاء	1,262,508	994,883
مدفوعات للموردين	(887,301)	(797,016)
مدفوعات للمصروفات التشغيلية	(145,347)	(156,561)
مقبوضات أخرى	1,207	1,694
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات	**231,067**	43,000
أنشطة الاستثمار والتمويل		
شراء أثاث ومعدات ومركبات	(6,503)	(59,899)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل	**(6,503)**	(59,899)
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه خلال السنة	**224,564**	(16,899)
النقد وما في حكمه في 1 يناير	1,201,407	1,218,306
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	**1,425,971**	1,201,407

تشتمل البيانات المالية المنفصلة على الصفحات من 2 إلى 9.